جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

ماهية الهجرة غير الشرعية

بحث مستخرج من رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

إعداد الباحث

سلطان خليفة علي خليفة

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / تامر محمد صالح

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢ م

مقدمة

تمثل الهجرة غير الشرعية انتهاكًا صريحًا لحقوق الإنسان، وقد تحولت إلى ظاهرة ذات أبعاد عالمية، حيث تستغل الشبكات الإجرامية ظروف الفئات الضعيفة من الأفراد كالأطفال والنساء ، والفقراء في تهجيرهم من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية بحثًا عن حياة أفضل ويتم استغلالهم أحيانًا في أعمال غير قانونية كالدعارة والاسترقاق.

وبناء على ما تقدم تعددت الآراء والأفكار حول هذه الأسباب، وذلك لتعدد البواعث المحركة لها، حيث تحتاج القارة الأفريقية على أساس أنها منبع المهاجرين أكثر من أي وقتًا مضى، وعلى الرغم من أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة قديمة وبفضلها تكونت الحضارات ونشأة المجتمعات إلا أنها في عصرنا هذا ومع الزيادة المضطردة في عدد السكان وتردي الظروف الاقتصادية وثروة الاتصالات والمواصلات التي ساهمت في تسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول، حيث بات الحالمون على فرص عمل ممتازة يتطلبون الانتقال إلى أرض جديدة حيث إمكانيات أن يتحقق هذا الحلم.

أهمية البحث:

تتجلي أهمية هذه الدراسة في فهم وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومعرفة حجمها وعواملها وآثارها المختلفة سلبية كانت أم إيجابية، وتقديم مقترحات وتوصيات لمعالجة ومكافحة ظاهرة الهجرة التي تعود أصلاً إلى سنوات متباعدة زمنيًا.

مشكلة البحث:

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة، وهذا يقضي فتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال وما نتج عن ذلك من آثار

اقتصادية واجتماعية على الدول النامية والفقيرة، هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في بروز زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو الدول المتقدمة من أجل خلق ظروف معيشية أفضل للأفراد، لذلك تطرح الدراسة إشكالية رئيسية تتمحور في ماهية الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية والآثار المترتبة عليها.

منهجية البحث:

نستعين في إتمام تلك الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، بين التشريع المصري والتشريعات الوطنية الأخرى، ومن ثم الوصول إلى استنتاجات محددة بشأنها.

مما سبق سوف نقسم هذا البحث إلى مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية وتطورها التاريخي.

المبحث الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية والآثار المترتبة عليها.

المبحث الأول

مفهوم الهجرة غير الشرعية وتطورها التاريخي

لإعطاء مفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية لابد من تعريف الهجرة غير الشرعية أولاً، ومن ثم التعرف على التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية ثانيا.

مما سبق سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول

تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية تعد ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية التي لا يمكن إيجاد تعريف جامع مانع لها يتفق عليه الباحثون، حيث لا يوجد تعريف نظري واحد يخص الهجرة الدولية أو في إطار مفاهيمي واحد تحصل على الاجماع.

ثم إن أدبيات الهجرة الدولية تتسم بغياب النماذج النظرية المعنية بتحليل أسباب الهجرة وانعكاساتها على مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ونظرا لهذا اللبس في المفاهيم كان من الضروري التطرق إلى تعريف الهجرة غير الشرعية لغويا، واصطلاحاً، وقانوناً.

مما سبق سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للهجرة غير الشرعية.

الفرع الثاني: التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية.

الفرع الأول

التعريف اللغوي والاصطلاحي للهجرة غير الشرعية

أولاً: التعريف اللغوي للهجرة غير الشرعية:

اسمٌ من هجر يهجُر هَجْرا وهِجرانا[١]، فقال ابن فارس: "الهاء والجيم والراء أصلان، يدل أحدهما على قطيعة وقطع، والآخر على شد شيء وربطه؛ فالأول الهَجْر: ضد الوصل، وكذلك الهِجْران، وهاجر القوم من دار إلى دار: تركوا الأولى للثانية، كما فعل المهاجرون حين هاجروا من مكة إلى المدينة"[٢]، ويكون الهجر بالقلب واللسان والبدن[٣]، فمن الهجر بالبدن قوله تعالى: {وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ....٣٤}[٤]، ومن الهجر باللسان قول عائشة رضي الله عنها لما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم: ((إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى، أما إذا كنت عني راضية فإنك تقولين: لا ورب محمد، وإذا كنت غضبى قلت: لا ورب إبراهيم)) قالت: أجل، والله يا رسول الله ما أهجر إلا اسمك[٥]، ومن الهجر بالقلب ما جاء في حديث: ((من الناس من لا يذكر الله إلا مهاجراً....))[٦]، قال ابن الأثير نقلاً عن الهروي: "يريد هِجران القلب وترك الإخلاص في الذكر، فكأنّ قلبه مهاجر للسانه غير مواصل له"[٧]، وقد تجتمع هذه الوجوه كلها أو بعضها في بعض أنواع الهجر.

---

(١) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم أبن منظور الافريقي المصري، لسان العرب، المجلد الخامس، دار صادر، بيروت، بدون سنة نشر، ص٢٥٠.

(٢) أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، الجزء السادس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩ م، ص٣٤.

(٣) السيد محمد مرتضى أبن محمد الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء الثالث عشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠١١، ص٢١٧.

(٤) سورة النساء: الآية ٣٤.

(٥) (باب غيرة النساء ووجدهن - رقم الحديث ٥٢١٩)، انظر: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، صحيح البخاري وهو: الجامع المسند الصحيح، المجلد السابع، الطبعة الأولى، مركز البحوث وتقنية المعلومات – دار التأصيل، جمهورية مصر العربية - القاهرة، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، ص٩٩ - ١٠٠.

(٦) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم أبن منظور الافريقي المصري، مرجع سابق، ص٢٥١.

(٧) المرجع نفسه، ص٢٥١.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للهجرة غير الشرعية:

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر، ذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي وهي جزء من الحركة العامة للسكان(٨).

كذلك عبارة الهجرة غير الشرعية هي المفهوم الذي يشير إلى حركة الأفراد عبر الحدود الدولية دون مراعاة للقوانين المعمول بها، ويستخدم مصطلح الهجرة غير الشرعية كمرادف للهجرة غير القانونية أو الهجرة غير النظامية كما تسمى في الاتفاقيات الدولية، والهجرة الغير قانونية تستخدم في البحوث العلمية والصحافية(٩).

إلا أن البعض يرى أن الهجرة غير الشرعية هي الأكثر شيوعاً واستخداماً في الكتابات العربية، إلا أن عبارة غير الشرعية قد تسير اللبس لاستخدامها في حالات النسب، كما أن تعبير غير الشرعي يوحي بأن المهاجر مجرم، بينما هو في الواقع صنيعة الظروف الاقتصادية وغيرها في بلاده(١٠).

الفرع الثاني

الهجرة غير الشرعية من المنظور القانوني

تم تناول تعريف الهجرة غير الشرعية من المنظور القانوني من خلال تعريفها من المنظور الدولي، وتعريفها في التشريعات الوطنية، وسوف نتناول ذلك على النحو التالي:

أولا: تعريف الهجرة غير الشرعية من المنظور الدولي:

تعرف الفقرة (أ) من المادة الثالثة من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية بأن

---

(٨) فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠١٦، ص١٣.

(٩) د. محمد بلعيد ميلاد الساحلي، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبدأ السيادة الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص٦.

(١٠) د. مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوربا على صورة المغترب العربي، ورقة عمل مقدمة لندوة المغتربين العرب من شمال أفريقيا إلى المهجر الأوربي، جامعة الدول العربية، إبريل ٢٠٠٧، ص١.

ظاهرة تهريب المهاجرين بالطرق غير الشرعية هي: "الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"(١١).

يرى الباحث أن هذا التعريف الذي أورده البروتوكول جاء ضيقاً جداً واقتصر فقط على تعريف جريمة تهريب المهاجرين لا غير؛ والجدير بالذكر أن إطلاق وصف (غير القانوني) أو (غير الشرعي) على هذه الظاهرة يتنافى مع ما أدرجته المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(١٢) التي نصت على أن: "١ – لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة؛ ٢ – يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد، بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه".

فضلا على أن معظم المنظمات الدولية وخاصة غير الحكومية وعلى غرار مكتب العمل الدولي ترفض هذه التسميات مطلقاً، وتفضل هذه الأخيرة استعمال مصطلح الهجرة السرية تماشياً والوضعية التي يعبر بها المهاجر للحدود، وكذا وضعيته في الدول الأجنبية.

وهو التعريف الذي جاء ملماً بكل عناصر جريمة الهجرة غير الشرعية ترى مفوضية الاتحاد الأوربي أن الهجرة غير الشرعية هي "ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوربي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير الشرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعد لشبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار"(١٣).

يرى الباحث أن القانون الدولي في تناوله موضوع هجرة الأفراد من دولة إلى أخرى فإنه قد أعطى الأحقية لذلك الفرد في هجرته ورحيلة عن بلده، لكن في المقابل لم يعطه الحق في

---

(١١) راجع: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسون، البند ١٠٥ من جدول الأعمال، المرفق الثالث، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية، (A/RES/55/25)، ٨ January ٢٠٠١، ص٤٥.

(١٢) الاعلان العالمي لحقوق الانسان، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د–٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ م، والمنشور على الأنترنت، على الرابط: https://www.ohchr.org/EN/UDHR/Documents/60UDHR/leafletar.pdf

آخر زيارة للموقع: ٠٦/٠١/ ٢٠٢٢ م، الساعة: ١٠: ٠٩ pm.

(١٣) د. آسيا بن بوعزيز، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة ١، الجزائر، ٢٠١٧ - ٢٠١٨، ص٢٣.

أن يدخل بلداً آخر لا يتمتع فيها بحق المواطن، أو حق الإقامة القانونية، فلحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل في تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها من غير مواطنيها، حيث كل دولة تضع سياسات وقوانين تنظم الهجرة القانونية إليها.

ثانياً: تعريف الهجرة غير الشرعية في بعض التشريعات الوطنية:

١- تعريف الهجرة غير الشرعية في التشريع المصري:

لقد تم إنشاء إدارة للهجرة بوزارة الخارجية عام ١٩٦٩ والتي تهدف إلى التنسيق بين أجهزة الحكومة المختلفة فيما يتعلق بشؤون الهجرة وإجراء الدراسات اللازمة للتوصية بسياسات سليمة فيما يتعلق بشؤون الهجرة.

وفي عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات بدأت الحكومة في وضع الإطار المؤسسي للهجرة حيث نص دستور ١٩٧١ في المادة ٥٢ على حق المصريين في الهجرة والعودة للوطن، وقد استمر الاهتمام بالهجرة الخارجية في عهد الرئيس الراحل محمد حسني مبارك وأنشأت مصر عدة أجهزة تهدف إلى تقوية العلاقة بين المصريين المهاجرين ووطنهم الأصلي وتعريف مصر بأنها دولة مرسلة للهجرة[١٤].

كما تنص المادة (٦٢) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ على أن: "حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة. ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن إقليم الدولة، ولا منعه من العودة إليه. ولا يكون منعه من مغادرة إقليم الدول، أو فرض الإقامة الجبرية عليه، أو حظر الإقامة في جهة معينة عليه، إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة، وفي الأحوال المبينة في القانون"[١٥].

عرف المشرع المصري تهريب المهاجرين في قانون مكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ على أن تهريب المهاجر هو: "تدبير انتقال شخص أو أشخاص بطريقة غير مشروعة من دولة إلى أخرى من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مادية أو معنوية، أو لأي غرض آخر"[١٦].

---

(١٤) فايزة بركان، مرجع سابق، ص١٢٢.

(١٥) دستور جمهورية مصر العربية الصادر والمعدل لسنة ٢٠١٤، والمنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، في ١٨ يناير سنة ٢٠١٤ م.

(١٦) راجع نص المادة (١/ ٢) من قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦؛ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكرر (أ) بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٦ م.

كما أنشأ المشرع المصري لجنة لمكافحة الهجرة غير الشرعية حيث تنص المادة ٢٨ من قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين رقم ٨٢ الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٦ على أن "تنشأ بمجلس الوزراء لجنة تسمى (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر) تتبع رئيس مجلس الوزراء.

في حين يعد متهماً كل من وجه إليه الاتهام من أي جهة بارتكاب جريمة معينة[١٧] وتختص اللجنة بالتنسيق على المستويين الوطني والدولي بين السياسات والخطط والبرامج الموضوعية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية وتقديم أوجه الرعاية والخدمات للمهاجرين المهربين وحماية الشهود في إطار االلتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف النافذة في جمهورية مصر العربية".

٢- تعريف المهاجر غير الشرعي في التشريع الليبي:

عرف المشرع الليبي المهاجر غير الشرعي في قانون مكافحة الهجرة غير المشروعة رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠ على أنه: "يعد مهاجراً غير الشرعي كل من دخل أراضي الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أو أقام بها بدون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى"[١٨].

كما عرف المشرع الليبي أعمال الهجرة غير المشروعة في قانون مكافحة الهجرة غير المشروعة رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠ حيث نص على أنه: "يعتبر من أعمال الهجرة غير المشروعة ما يلي:-

أ - إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد أو إخراجهم منها بأية وسيلة.

ب - نقل أو تسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم بها.

---

(١٧) نقض رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٨ مجموعة أحكام النقض س١٧، ص١١٦١.

(١٨) راجع نص المادة (١) من قانون مكافحة الهجرة غير المشروعة الليبي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠، والمنشور في الجريدة الرسمية، السنة ١٠، العدد ١٠، بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٥م.

ج - إيواء المهاجرين غير الشرعيين أو إخراجهم أو إخفاؤهم بأية طريقة عن تتبع الجهات المختصة أو إخفاء معلومات عنهم لتمكينهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها.

د - إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة للمهاجرين، أو توفيرها، أو حيازتها لهم.

هـ - تنظيم أو مساعدة أو توجيه أشخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة"(١٩).

يلجأ المشرع أحيانًا إلى إعفاء المجرم من العقاب لأسباب معينة وفي أموال خاصة منصوص عليها بنصوص محددة صريحة(٢٠).

وقد انتهج المشرع الليبي في قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية لتحفيز الجاني على الإبلاغ عنها، أو عن المساهمين معه فيها، وعمله على عدم المضي في تنفيذ مشروعه الإجرامي في النهاية، رغبة منه في تسهيل اكتشاف الجرائم، فنص في المادة الثامنة على أن " يعفى من العقاب كل من بادر بإبلاغ الجهات المختصة بمعلومات مكنت من اكتشاف الجريمة قبل تنفيذها، او أدت إلى الحد من آثارها، أو اكتشاف مرتكبيها أو القبض عليهم".

والمشرع الليبي كان موفقًا في صياغة المادة الثامنة واختيار ألفاظها، فالمبادرة تعني أن يقوم الجاني من تلقاء نفسه تطوعًا بالإبلاغ عن الجريمة، وذلك بان يكون أول من يعلم نبأ الجريمة إلى السلطات العامة، ويبلغها عنها، سواء أكانت على علم بها ، أم لم تكن(٢١).

---

(١٩) راجع نص المادة (٢) من قانون مكافحة الهجرة غير المشروعة الليبي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠ م، والمشار إليه سابقاً.

(٢٠) علي راشد، مرجع سابق، ص٦٦٧.

(٢١) المحكمة العليا الليبية في حكم لها يتعلق بالمادة (٤٨) من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ بشأن المخدرات المؤثرات العقلية قالت: "..... وتحديد المبادرة بهذا المعني يتمشى مع المفهوم اللغوي لهذه العبارة التي تفيد السبق والإسراع، والمعنى اللغوي أحد العوامل الدالة على قصد المشرع ، وغير هذا القول قد يؤدي إلى تطبيق هذه المادة على عصابة ذات عدد كبير يتصف أفرادها على الإشراف والإرشاد عن بعضهم مما يقضي إلى اعفائهم من العقاب باستثناء أحدهم فقط، وهذا بالتأكيد ما لا يقصده المشرع، إذ لا يكفي مجرد الإرشاد عن باقي الجناة دون تحقق الشرط الأول وهو المبادرة بالإبلاغ .....".
طعن جنائي رقم (٢٥٥/ ٣١ق)، جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٩، مجلة المحكمة العليا، السنة ٢٣، العدد ٣,٤، ص١٩٤.

يرى الباحث أن المشرع الليبي قد حصر الأعمال التي من شأنها أن تشكل جريمة الهجرة غير المشروعة ضمن نص المادة الثانية من قانون الهجرة غير المشروعة، وكل عمل خارج عن هذه الأعمال فلا يعد كذلك، فضلا عن جل هذه الأعمال التي ذكرت تشكل في الأساس جريمة تهريب المجرمين، وبالتالي فالمشرع الليبي قد حاد عن الصواب في تعريفه لجريمة الهجرة الغير شرعية وحصرها فقط في الأعمال المشكلة لجريمة تهريب المهاجرين.

المطلب الثاني

التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية

يعد الانتقال السكاني عبر المكان واحداً من الظواهر الأساسية الملازمة للوجود البشري منذ القدم، وهي ظاهرة طبيعية تلازم الكائن الحي بحثاً عن الأفضل حتى مع توافر الاستقرار وتزداد أهميته مع ظهور ملامح التباين في الخيرات والثروات(٢٢).

وتعد الهجرة أحد أهم الظواهر التي ارتبطت بدايتها الأولى بوجود الإنسان على الأرض، وقد ساعدت الهجرات الأولى على انتشار الجنس البشري في أرجاء الأرض، ومن خلال هذا الانتشار تشكلت المجتمعات والثقافات الإنسانية المختلفة(٢٣).

وبناءً على ما سبق نقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول

التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية قبل عام ١٩٨٥- ١٩٩٥

الهجرات القديمة كانت تنشأ بفعل عوامل الدفع والطرد والتي تتمثل في قسوة الطبيعة وعجز الإنسان على الصمود في وجه القوى الطبيعية والمادية وعدم قدرته على التعايش معها، لذلك لم يكن أمامه سوى الهجرة من موطنه الأصلي.

---

(٢٢) فريجة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، ص٥٨.

(٢٣) د. عمرو رضا بيومي، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص٢٣.

فهذه الهجرة لم تكن هجرة أفراد وإنما كانت هجرة جماعية تقوم بها جماعات كبيرة، أو شعوب وقبائل بأكملها، فمن ضمن هذه الهجرات البدائية، تحركات جماعة العبيد والقنص ونزوح الجماعات التي تعيش على الزراعة المتنقلة، والتي تغير مكان إقامتها بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض فتنتقل إلى مناطق جديدة.

هذا نتيجة ندرة الأمطار وجفاف مصادر المياه أيضا وكذلك هجرة القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس من منطقة بحر البلطيق بحثاً عن الأرض الزراعية، وهجرة بعض القبائل العربية الشهيرة، خاصة تلك التي اتجهت نحو شمال أفريقيا والتي سجلتها بعض كتب التاريخ والسير الشعبية(٢٤).

كما كان للتجار دور كبير في انتقال الأشخاص من بلد لآخر تبعاً للأسواق التي تقام، فلقد كان للفينيقيين الفضل في إنشاء مركز تجاري في (cadiz) بإسبانيا، وأوجدوا مدينة قرطاجة، أما اليونانيون فقد بادلوا محاصيل الزيتون، والحبوب، والنبيذ، والحديد من أسيا الصغرى بالأقمشة والكماليات من مصر وسوريا.

كذلك لعب الوازع الديني دورا كبيرا في انتقال الأشخاص من أجل النجاة بمعتقداتهم من الاضطهاد الوثني، أو للدعوة والتبشير بمبادئهم الدينية، وفي مثال على النوعين ما ورد في تراثنا الإسلامي من الهجرة إلى الحبشة والمدينة المنورة أساساً، ثم الانتقال إلى مختلف بقاع دار الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية الكبيرة في القرون الموالية(٢٥).

قبل عام ١٩٨٥ كانت أوربا في حاجة ماسة إلى العمالة القادمة من جنوب المتوسط، كما أن الدول الأوربية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي، وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال، وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر، وكل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين القادمين في دول الجنوب محفزة

---

(٢٤) محمد عبيد الزنتاني، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٦١.

(٢٥) فايزة بركان، مرجع سابق، ص٣٢.

لهم للالتحاق بنظرائهم والكثير منهم استفاد من مرونة الأنظمة الأمنية الأوربية في هذه المرحلة بالذات[٢٦].

وأثناء الحرب العالمية زادت درجة تشجيع الدول الأوربية للمهاجرين، حيث ظهر تشجيع أوربا للهجرة ليس بصفة رسمية ومباشرة عن طريق تغاضيها عن فرض الرقابة على المهاجرين غير الشرعيين، ومن ثم؛ لم تفرض أية إجراءات عقابية في حالة استخدامهم[٢٧].

لكن مع أوائل السبعينات شعرت دول الاتحاد الأوربي نسبيا بالاكتفاء من الأيدي العاملة فتبنت إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة، كما شهدت أيضا نفس الفترة في السبعينات تحول العديد من الدول الأوربية من بلدان مصدرة للهجرة إلى بلدان مستقبلة لها، ومن بين هذه البلدان نجد إيطاليا التي كانت تمول بعض الدول بالمهاجرين مثل الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنها ونتيجة الهجرة المستمرة أصبحت مستقبلة للسيول البشرية القادمة من الدول حديثة الاستقلال ومن دول جنوب المتوسط خاصة الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر، كذلك أصبحت في هذه الفترة إسبانيا أيضا مقصد للكثير من المهاجرين بالإضافة إلى ذلك الأفارقة الذين كانوا ينتقلون على شكل عبيد أصبحوا يسعون للهجرة وهو ما زاد من أعداد المهاجرين إلى درجة تفوق النسبة الفعلية للسكان في كثير من هذه الدول[٢٨].

كما تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلاد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب وقتها أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين[٢٩].

---

(٢٦) انظر: د. كوسة بوجمعة، الخصائص السوسيومهنية للاجئين السوريين وتأثيرها في سوق العمل بالجزائر، بحث منشور في مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع - جامعة جيجل، الجزائر، مجلد ٠٢ عدد: ١، مارس ٢٠١٠، ص٣٤٨.

(٢٧) عبد الملك هاشم، مكافحة تهريب المهاجرين العرب، رسالة دكتوراه، قسم الحقوق - جامعة تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٣ - ٢٠١٤، ص ٣٨.

(٢٨) عبد الملك هاشم، المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢٩) د. طارق عبد الحميد الشهاوي، المرجع السابق، ص٢٨.

بلغ التناقض حداً دفع الدول الأوربية إلى اتخاذ إجراءات صارمة بحق المهاجرين، حيث أنه في ١٩ جوان عام ١٩٩٥ ومع دخول اتفاقية (شنغن) الموقعة بين فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوربي، لكن مع دخول إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعاداً غير متوقعة فكان لفرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة مما آثار عكسية، حيث أججت من وتيرة الهجرة غير الشرعية وساهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة الغير شرعية(٣٠).

الفرع الثاني

التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية ١٩٩٥ -٢٠٢٢

تتميز هذه المرحلة بانتهاج الطابع الأمني على ظاهرة الهجرة غير الشرعية (أمنت الهجرة غير الشرعية)، حيث قامت الدول الأوربية بنهج سياسات أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين(٣١).

وهنا بدأ ما يعرف بالهجرة غير الشرعية التي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني وتعد كلاً من المغرب وإسبانيا البلدين المعنيين أكثر بهذه الهجرة خاصة وأن المغاربة يشكلون النسبة الأكبر للمهاجرين غير الشرعيين في إسبانيا(٣٢).

كذلك شهدت فترة التسعينيات إلى يومنا هذا تحول بلدان المغرب العربي إلى مراكز عبور لهجرة الأفارقة لأوروبا خاصة إلى إسبانيا وإيطاليا، إلى جانب استمرار منطقة المغرب العربي في كونها مصدراً للهجرة المغاربية التقليدية إلى فرنسا وإسبانيا وباقي الدولي الأوروبية(٣٣).

---

(٣٠) فريجة لدمية، مرجع سابق، ص٥٨.

(٣١) د. طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص٤٣.

(٣٢) نبيلة بوقلي، مرجع سابق، ص٢١.

(٣٣) نبيلة بوقلي، مرجع سابق، ص٢١.

تعتبر أوروبا القارة التي شهدت أهم وأعظم الهجرات في تاريخ البشرية جمعاء، ذلك في الفترة ما بين القرن الثاني عشر الميلادي حتى أوائل القرن الواحد والعشرون ميلادي، حيث قدر عدد المهاجرين منها ما يقارب ستين مليون نسمة، وكانت أكبر هجرة آنذاك تنطلق من دول إيطاليا، والنمسا، والجزر البريطانية (أيرلندا)، والمجر، وهولندا، وإسبانيا، والبرتغال، والسويد، وروسيا، في حين كانت الدول التي تستقبل هذه الحشود الجرارة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين، والبرازيل، وكندا، نيوزيلندا الجديدة، وجنوب إفريقيا، وجزر الهند الغربية، واستراليا، ولعل ما يجدر الإشارة إليه أن الهجرة لم تكن كبيرة قبل القرن التاسع عشر[٣٤].

إلا أن نتيجة النمو السريع لسكان أوربا والثورة الصناعية وما ترتب عليها من تغيرات بأن حياتهم مهددة وراء البحار والمحيطات كانت مغرية يسودها البذخ والبحث عن الثروات، ومن ثم زادت الهجرة بشكل كبير ومذهل، حيث وصل عدد المهاجرين من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٠ ما يقرب من ٥٥ مليون مهاجر[٣٥].

وتعتبر الهجرة العربية قديمة وهي في كثير من جوانبها تشبه هجرة الشعوب الأولى غير العربية، إلا أنها كانت في الغالب نتيجة الاستعمار الذي عرفته هذه الأمة في القرون الأخيرة، والذي تسبب في تخلفها بإحداث اختلالات هامة مست جميع الجوانب الأساسية، فبالنسبة للبنية الاقتصادية نجدها تتصف باقتصاد رخوي وضعيف لافتقارها لقاعدة تحتية متينة، والسياسة أقل ما يقال عنها أنها مرهونة الإرادة بحيث صارت كل الدول العربية وبدون استثناء لا تؤثر على القرارات الدولية وحتى الإقليمية قيد أنملة، وفي بعض الأحيان ليست لها تأثير حتى على القرارات الداخلية الخاصة بها، وبالنسبة للبنية الثقافية[٣٦].

منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين ازدادت معدلات الهجرة غير الشرعية من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية بحثاً عن فرص العمل، وقد حاول بعض المكسيكيين والآسيويين والأفارقة وغيرهم التسلل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض الدول الأوربية عبر

---

(٣٤) فيصل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوربية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبوعة، الخروب، القسطنطينية، ٢٠١٣، ص٣٩.

(٣٥) فايزة بركان، المرجع السابق، ص٤٩.

(٣٦) فيصل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، مرجع سابق، ص ٣٩ - ٤٠.

الحدود البرية والبحرية، مما عرض بعضهم إلى العديد من الأخطار والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، كما ازداد عدد المهاجرين غير الشرعيين (المتخلفين) الذين انتهت صلاحية إقامتهم وتأشيرات زياراتهم. وهنا يلاحظ أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين من العمالة غير الماهرة التي تؤدي أعمالاً هامشية وتحت شروط عمل قاسية وأجور متدنية لما يعرضهم لمزيد من الأخطار والصعوبات[٣٧].

وفيما يلي بيان التطور في الهجرة الدولية[٣٨]:

أ- الهجرة على المستوى الدولي:

١- بدأ القرن الواحد والعشرون ونسبة المهاجرين واحد إلى خمس وثلاثون شخصاً في العالم.

٢- ازدياد العدد الإجمالي للمهاجرين الدوليين بأكثر من الضعف خلال الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٠، واستمر العدد في التزايد خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠، وازداد العدد إلى ٢١٤ مليون مهاجر في عام ٢٠١٠.

ب- الهجرة على المستوى العربي:

هند مقارنة تطور أعداد المهاجرين الدوليين إلى البلدان العربية من جهة، ومع المهاجرين من البلدان العربية خلال السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣ يثبت ازدياد أعداد المهاجرين الدوليين للوطن العربي بمقدار أعداد المهاجرين العرب للخارج.

ت- الهجرة على المستوى المصري:

بلغ صافي معدل الهجرة الدولية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٥ ٢% ثم وصل المعدل خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ إلى ١%، وفي الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ وصل المعدل ٠,٠٥%، مما يعني أن أعداد النازحين من مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٣ كانت دائما أكبر من أعداد الوافدين ولكن هذا الفرق اتسع بشكل ملحوظ من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ لصالح أعداد النازحين[٣٩].

---

(٣٧) د. عثمان الحسن محمد نور، د. ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨، ص٨.

(٣٨) د. عثمان الحسن محمد نور، د. ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص٨ – ٩.

(٣٩) د. نسرين البغدادي، الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٨ – ٩.

المبحث الثاني

أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية والآثار المترتبة عليها

الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية ومشكلة حقيقية، وأصبحت هاجساً مقلقا لدى كثير من الدول المصدرة والمستقبلة لها، وخاصة المصدرة لها، ولدراسة هذه الظاهرة بتعمق فإنه يجب بحث أسباب اللجوء إلى الهجرة الغير شرعية، وكذلك دراسة الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية.

مما سبق سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: أسباب اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول

أسباب اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية

تتعدد الآراء والأفكار حول أسباب الهجرة غير الشرعية ذلك نتيجة لتعدد البحوث المحركة لها، فعلماء الاقتصاد ينظرون إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال منظور اقتصادي بحت، في حين ينظر علماء الاجتماع إلى الهجرة غير الشرعية من خلال ابعد الاجتماعي.

مما سبق سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية.

الفرع الأول

الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية

أولاً: الاسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية:

تعتبر عوامل الطرد والجذب الاقتصادي أحد أهم العوامل التي تلعب دوراً بارزاً في حركة الهجرة البشرية، ويظهر ذلك في عدة اتجاهات، على سبيل المثال الهجرة من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية، كالهجرة من الهند إلى بنجلاديش وباكستان إلى دول الخليج العربي، ويكون بطرق غير شرعية تدخل هذه الأفواج حيث تظهر مجالات الهجرة بوضوح في الدول التي تعاني من مشكلة البطالة حيث يضعف تأثير الدوافع الأخرى المسببة للهجرة مما يعنى أن عامل الفقر والغنى له تأثير منفصل على عامل الكثافة والضغط السكاني مما يؤدي إلى الهجرة بشكل أو بشتى أنواع الهجرة الغير شرعية والشرعية ...إلخ(٤٠).

ومن ثم؛ تعد الأسباب الاقتصادية دافعا قوياً يؤدي بالشباب إلى الهجرة غير الشرعية ويتجلى هذا في التباين في المستوى الاقتصادي بصوره وأضراره بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد والتي لازالت تعتمد أساساً في اقتصادها على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية، وهو ما له انعكاسات سلبية على سوق العمل، وخلافا لما نجده في دول الاستقبال فإن النمو الديمغرافي رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي للدول الموفدة لازال مرتفعا نسبيا، هذا له انعكاس على حجم السكان النشطين وبالتالي على العرض في سوق العمل(٤١).

بالإضافة إلى أن انخفاض الدخل يعد أساساً وعاملا من عوامل الانحراف، فالفقر المتزايد سواء كان فقراً حقيقيا أم نسبياً يدفع الناس إلى الانتقال بحثاً عن العمل، فصور الحياة الأفضل في سائر الأماكن في العالم تحملهم وتجذبهم من خلال جميع وسائل الإعلام التي تصل اليوم إلى أكثر الأماكن والمجتمعات النائية.

---

(٤٠) عبد العزيز دولح، الهجرة في المنظور الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة والقانون، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٩.

(٤١) طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص٢٤.

كما أن الاختلافات العريضة في توزيع الثروات بين العالم المتخلف والسائر في طريق النمو بين العالم المتقدم، بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة إلى الشباب والعمل الرخيص نسبياً في العالم المتقدم يوحي باستمرار الاتجاه إلى الهجرة، ويتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، هذا التباين نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلاد التي لازالت تعتمد أساساً في اقتصادها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعات لا يضمنان استقراراً في التنمية، نظراً لاعتماد الأول على الأمطار والثاني على أحوال السوق الدولية ولهذا انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل، وهكذا فإن البطالة تمس عدداً كبيراً من السكان وخاصة الشباب منهم والحاصلين على مؤهلات جامعية(٤٢).

كما يرى العديد من المفكرين أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة إلى الهجرة حيث أنه يلعب دورا رئيسياً في الحركات البشرية وهجرة السكان والذي يمكن إجماله في الحرمان الاقتصادي، إضافة إلى البطالة، والتضخم، وقلة فرص التوظيف، والفقر، وتدني مستوى المعيشة، وظروف العمل السيئة(٤٣).

ثانيا: الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

يعتبر العديد من الباحثين أن لجوء الأفراد إلى الهجرة بما فيها الهجرة غير الشرعية هو مؤشر على أنهم في حالة عدم إشباع بالنسبة لحاجاتهم الأساسية، فالمفكر وعالم النفس (ماسلو Abraham Harbod Maslow) وضع في هرمه المشهور (هرم الحاجات) تسلسلا هرميا للحاجات الإنسانية للإنسان منطلقاً من أن عدم إشباع الحاجات الإنسانية يخلق توتراً عند الأفراد يرغبهم توجيه سلوكياتهم نحو العمل بطرق شرعية أو غير شرعية لتحقيق الأهداف الشخصية التي تبدوا أكثر فائدة لهم(٤٤).

في حين يرى (مارشال) أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه، ويرى (فيرشايلد) أن المشكلة

---

(٤٢) فايزة بركان، مرجع سابق، ص٧١.

(٤٣) محمد بلعيد ميلاد الساحلي، مرجع سابق، ص٦٧ – ٦٨.

(٤٤) فريجة لدمية، مرجع سابق، ص ٧٨.

الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية ويتحتم معه تجمع الوسائل الاجتماعية لمواجهته وتحسينه[٤٥].

على الرغم من أن هناك عدة اختلافات في تقسيم هذه العوامل على خلاف التقسيم السابق، إلا أن الباحث يرى أن التقسيم الذي تم عرضه هو من أفضل التقسيمات للعوامل المسببة للهجرة نظراً لما يتصف به من عمق ودقة في عرض العوامل المسببة للهجرة.

وهناك من لا يفرق بين العوامل الرافضة أو الطاردة للهجرة، والعوامل الجاذبة لها، ويرى أن أسباب الهجرة ما هي إلا أسباب عامة متمثلة في البحث في فضاء الحرية الدينية والحرية السياسية وأسباب اقتصادية شخصية أخرى مثل الزواج[٤٦].

وتتمثل في إظهار المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، والتفاني في إبراز مظاهر الغنى من سيارة فارهة وهدايا استثمار عقار، وغيرها من المظاهر التي توحي بتحسن الوضع الاجتماعي له وإن كانت ظاهرة او على غير الحقيقة التي يعيشها، كل هذه المظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية، فالثورة الإعلامية التي يشهدها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يقوي لديهم الرغبة في الهجرة[٤٧].

وترتبط الدوافع أو الأسباب الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطاً طردياً، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع الذي تنشأ فيه[٤٨].

---

(٤٥) فايزة بركان، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٤٦) انظر: د. أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص٣٣ وما بعدها؛ وكذلك: د. محمد الكدي العمراني، فقه الأسرة المسلمة في المهاجر (هولندا نموذجاً)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م، ص٤٣.

(٤٧) أحمد محمد هاشم الريس، الإعلام والهجرة غير المشروعة، المؤتمر العلمي الرابع، كلية الحقوق - جامعة طنطا، الفترة من ٢٣ - ٢٤ إبريل ٢٠١٧، ص١١.

(٤٨) د. حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، بحث منشور في مركز الإعلام الأمني، ص٦، والمتاح على الإنترنت على الرابط التالي:
https://books-library.net/files/download-pdf-ebooks.org-1507403864Vd9E9.pdf
آخر زيارة للموقع: ٠١/٠٧/ ٢٠٢٢ م، الساعة: ١٥: ٠١ pm.

الفرع الثاني

الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية

تتمثل الأسباب السياسية للهجرة في ناحيتين:

الناحية الأولى: الاضطهاد القائم على انتهاك حقوق الإنسان المدنية والسياسية.

الناحية الثانية: عدم تطبيق معايير الديمقراطية بشكل صحيح.

ويتضح من ذلك أن الأسباب السياسية تتركز في غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وفي مقدمتها: حق التعبير، والحق في اتخاذ القرار، والحق في المشاركة السياسية، والحق في صنع المؤسسات المحيطة بالحياة العامة، وتفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية، وتفشي الفساد المالي والإداري، حيث تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بهذه الأسباب وغيرها(٤٩).

وفي الواقع العملي لأسباب الهجرة غير الشرعية أن انتهاج الشعوب وبخاصة دول شمال أفريقيا – موضع الدراسة – عدم بناء الثقافة الديمقراطية أكثر من مجرد تداول السلطة زادت المجتمع العربي تخلفاً وقمعاً من قبل إدارات دكتاتورية مقننة لأن هذه الحكومات تكرس الثروة وتتسابق على المناصب السياسية والإدارية لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية الخاصة، مما جعلهم لا يحققون التنمية المنشودة لجميع فئات المجتمع.

فالحديث عن الديمقراطية والانتقال الديمقراطي والتغيير يوهم الأفراد بالنجاح ولكن الحقيقة عكس ذلك تماماً فهناك إهمال للشأن الاجتماعي حيث تعكف الحكومة على إبقاء الباب مغلقاً في وجه حاملي الشهادات العليا، وأسهمت الحكومات الديكتاتورية في تفشي الفساد وشل حركة التقدم والنمو وحركة التطور.

مما دفع الكثير من الشباب إلى أن يعزف عن المشاركة السياسية وزيادة تنامي السلبية بينهم، ومن ثم؛ أصبح التحول إما إلى الانحراف وإما إلى التطرف وإما إلى الهجرة وأخطارها لدرجة أصبحت في هذه المجتمعات سلوكاً يجب أن ينتهج الاستقرار والبقاء في الوطن الأم(٥٠).

---

(٤٩) د. ونيسة الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة المجتمع الإقليمي (٥ + ٥)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٧٧.

(٥٠) نجاح قدور، الهجرة السرية في بلدان المغرب، بحث منشور في مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الجماهيرية العظمى، العدد٢٨، ٢٠٠٧، ص٦٥ – ٦٦.

والأسباب السياسية والأمنية والقانونية التي ظهرت جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الاهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الأمنة إلى أخرى أكثر أمناً، وهو ما يطلق عليه الهجرة الاضطرارية واللجوء السياسي(٥١).

فمع بدايات القرن الماضي بفعل الفقر ونقص فرص العمل والقمع السياسي والديني والعنصرية، ثم مع مجيء العولمة التي فاقمت من حركة البشر ورسمت رقعة البلدان المعنيين بهذه الظاهرة، أصبح يوجد في بداية الألفية الثالثة مهاجر واحد من كل ٣٠ شخصا مستقرا في بلدة(٥٢).

المطلب الثاني

الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية

تؤثر الهجرة غير الشرعية على كل الدول التي تنشأ فيها والتي تقصدها، ولكن بشكل مختلف ومتفاوت فهي تؤثر على الأمن الوطني داخل هذه الدول، وذلك لارتباطها بعض الجرائم الأخرى مثل تهريب المهاجرين والإتجار في البشر وخاصة النساء والأطفال والمخدرات، ونظراً لطابعها عبر الوطني نتيجة للدولة وسرعت وسائل النقل أصبحت تشكل تهديدا للأمن الإقليمي في العديد من القارات في العالم مثل: الدول الأوربية وحوض البحر المتوسط، فالهجرة السرية هي عبارة عن تهديداً لا تماثلي لأنت الدولة وحتى أمن الفرد(٥٣).

مما سبق سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:

---

(٥١) عبد الرحيم رحموني، يوسف قدور، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي (التعامل والتداعيات)، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٩، ص٦٠.

(٥٢) طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص ١٦.

(٥٣) د. هشام صلاح الدين هاشم، الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة بني سويف، ٢٠١٨، ص١٢١.

الفرع الأول

الآثار الاقتصادية على الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة غير الشرعية

أولاً: الآثار الاقتصادية على الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية:

يتحرك الناس بحثاً عن حياة أفضل وأمن ولو عن طريق الهجرة غير الشرعية رغم القيود المفروضة على حركة الأشخاص عبر الحدود، وذلك نظراً للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية مثل: الدول الأفريقية والتي تعود إلى مجموعة من الأسباب المحدودة الموارد المتاحة للاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة وانخفاض مستويات الأجور في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة الأساسية، وفقدان الأمل في تحسين المعيشة ومواجهة المتطلبات الاجتماعية والعائلية والنزعة الاستهلاكية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وضعف الدخل الفردي وارتفاع معدلات الفقر المتعدة والإبعاد(٥٤).

وتأتي التحويلات المالية على رأس الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية ففي الوقت الذي تقوم فيه الدول المستوردة للمهاجرين خاصة المهاجرين غير الشرعيين، ومع عدم التوازن بين عدد المهاجرين والنطاق المحدود للهجرة القانونية يتحرك مئات الآلاف من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين باحثين عن العمل، ويقومون بالادخار وتحويل أموالهم إلى أسرهم في دول المنشأ من أجل تحسين المستوى المعيشي لأسرهم.

هذا ومن الجدير بالذكر أنه في عام ٢٠١١ كان هناك ثلاث دول عربية ضمن قائمة أكبر عشرين دولة متلقية للتحويلات على مستوى العالم في وهي المغرب ومصر ولبنان(٥٥).

ثانياً: الآثار الاقتصادية على الدول المستوردة للهجرة الغير شرعية:

إن الهجرة غير الشرعية لها انعكاساتها سواء الاجتماعية أم الأمنية، حيث توجد آثار إيجابية تتحقق لدول الاستقبال من الهجرة غير الشرعية وهي على النحو التالي:

---

(٥٤) منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف – ٢ –، الجزائر، ٢٠١٣ – ٢٠١٤، ص١٥٣.

(٥٥) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية (الهجرة الدولية والتنمية)، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ميدان التحرير، القاهرة، ٢٠١٤، ص٣٥.

أ- توازن الاقتصاد في دولة الاستقبال، حيث أن الطلب على العمالة ذات الأجور المنخفضة يكون متوافراً دائماً، ووفقًا لتقديرات تقرير صدر عام ٢٠١٥ عن منتدى العمل الأمريكي، فإن اعتقال وترحيل جميع المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة سيتكلف ما بين ١٠٠ مليار دولار و ٣٠٠ مليار دولار على مدار ٢٠ عاماً، علاوة على ذلك، فإن الترحيل الجماعي سيؤدي إلى تقلص القوى العاملة بنسبة ٦,٤ في المائة، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي سيكون أقل بنسبة ٦ في المائة أو ١,٦ تريليون دولار مما كان سيحدث إذا لم تقم الحكومة بترحيل جميع المهاجرين غير الشرعيين(٥٦).

ب-انفتاح مجالات السوق المختلفة لزبائن متنوعة الدخل.

ت-مساهمة المهاجرين غير الشرعيين في النظام الضريبي من خلال دفع الضرائب على المبيعات، ومن خلال دفع الضرائب العقارية لم يمتلك منهم عقاراً ووفقا لمعهد الضرائب والسياسة الاقتصادية الأمريكي فقد دفع المهاجرين غير الشرعيين للولاية من الضرائب المحلية عام ٢٠١٠ مبلغ ٦٦٢,٤ مليون دولار كانت على النحو التالي:

١٠٤,٤ مليون دولار ضرائب على الدخل.

٩٤,٩ مليون دولار ضرائب عقارية.

---

(56) "According to estimates from a ٢٠١٥ report from the American Action Forum, arresting and deporting all undocumented immigrants in the United States would cost between ١٠٠$ billion and ٣٠٠$ billion over the course of ٢٠ years, which would be in addition to existing levels of border enforcement spending. Moreover, mass deportation would cause the labor force to shrink by ٦,٤ percent, while the Gross Domestic Product (GDP) would be nearly ٦ percent or ١,٦$ trillion smaller than it would be if the government did not deport all undocumented immigrants".

Cf: Ben Gitis, Laura Collins, " The Budgetary and Economic Costs of Addressing Unauthorized Immigration: Alternative Strategies", March 6, 2015, Search available at the link:

https://www.americanactionforum.org/research/the-budgetary-and-economic-costs-of-addressing-unauthorized-immigration-alt/

آخر زيارة للموقع: ١٢/٠١/ ٢٠٢٢ م، الساعة: ٠٤: ٤٠ pm.

٤٦٣,١ مليون دولار ضرائب مبيعات[٥٧].

يرى الباحث من الآثار الإيجابية أن هناك آثار اقتصادية أخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تحقيق للمصالح، ومكاسب للبنوك مقابل التمتع بالخدمات المصرفية حيث إن العمال المهاجرين لا يزالون إلى حد كبير يؤدون الأعمال الخطرة، والأقل شأناً، وتحافظ على قطاعات النشاط الاقتصادي التي لم تعد تجذب العمالة المحلية، وهذا يشمل البناء والتنظيف، وخدمات المطاعم، والفنادق خلف الكواليس، وإعادة التصنيع والخدمة في المنازل.

ومن الآثار السلبية على دول المصدر فإنها على سبيل المثال تتمثل فيما يلي:

أ- وجود العصابات الإجرامية المنظمة التي تتخذ من عملية تهريب المهاجرين وسيلة للربح، والشراء والتي تقوم بغسيل أموالها المتصلة من تجارتها غير المشروعة، ولا تدفع ضرائب على تلك الأموال، بالتالي حرمان تلك الدول من موارد إضافية، كذلك فإن تلك المنظمة تعمل على نشر ثقافة الفساد وأن كل شيء قابل للبيع من خلال عرض الرشاوي، وقد أكد ذلك تقرير الأمم المتحدة الذي أشار إلى أن أموال عصابات الجريمة المنظمة وتجارتها من مخدرات، وسلاح، وبشر تتجه نحو أضعاف الشباب (عقله وبدنه وصحته)[٥٨].

ب-تهدد الجماعات المنظمة القائمة على التهريب غير الشرعي للمواطنين سيادة الدولة ونسيجها الاجتماعي، وتمثل بؤرة خطر على حقوق الأشخاص الذين كانوا هدفا لنشاطها.

ت-على الرغم من أن الهجرة قد تساعد على القضاء على البطالة في بلد المنشأ فإنها لا تقضي على تلك البطالة في مقابل عدم وجود تخطيط لتعويض العجز المحلي بدولة المنشأ الذي حدث من جراء تلك الهجرة غير الشرعية.

---

(٥٧) د. محمد حمود مساعد أبو غانم، جريمة التهريب المنظم للهجرة غير المشروعة مع دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص٤٠.

(٥٨) د. أحمد رشاد سلام، الهجرة الغير مشروعة في القانون المصري "دراسة في القانون الدولي الخاص"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٤.

ث–سحب المرآة من سوق العمل لسبب يتعلق بالاعتماد على الأموال المرسلة التي يرسلها الزوج من بلاد المهجر.

ج– أثارها على حياة الأسرة، فتأثير غياب الأم أو الأب على الأطفال لا يستهان به، لا سيما غياب الأم، فعلى عكس جنوب آسيا الذي تهيمن عليه هجرة الذكور فإنه في جنوب شرق أسيا الأعداد الكبيرة للهجرة من النساء المتزوجات، والعازبات ٧٠% من الفلبين وإندونسيا، وحوالي نسبة ٢٠% من تايلاند وفيتنام والعديد من هؤلاء النساء متزوجات[٥٩].

الفرع الثاني

الآثار الأمنية على الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة غير الشرعية

أولاً: الآثار الأمنية على الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية:

تعد ليبيا أنموذجاً للدول المتأثرة بمشكلة الهجرة غير الشرعية، وذلك لكونها دولة من دول العبور التي لابد أن يمر بها المهاجر غير الشرعي في رحلة الهجرة ابتداءً من دول جنوب الصحراء مروراً بليبيا والتي من أراضيها يتم الانطلاق عبر البحر بقوارب الموت نحو الشاطئ الجنوبي لأوروبا، كما تعد ليبيا أيضاً دولة من دول المقصد لعديد من المهاجرين العرب والأفارقة، والآثار الأمنية والتي منها:

أ– إن القيم التي تنتقل عن طريق المهاجرين قد تؤدي إلى ميل كبير نحو تحقيق المبادئ الديمقراطية وتعدد وجهات النظر، وانتقاد السياق السياسي في بلادهم، والتزام أكبر بشؤون المجتمع[٦٠].

ب–عدم معرفة وحصر أعداد المهاجرين غير الشرعيين بحكم كونها تتم خارج الإطار القانوني للدولة.

---

(٥٩) د. محمد حمود مساعد أبو غانم، مرجع سابق، ص٧٥ – ٧٦.

(٦٠) ليلى محفوظ عمران أبو تبينة، النظام القانوني لعمل الأجانب في ليبيا : دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق– جامعة بني سويف، ٢٠١٦، ص٦٥.

ت–كذلك لا يمكن حصر جرائم المهاجرين في دولة العبور أو المصدرة إلا بعد ارتكابها للفعل الإجرامي والقبض عليهم، وقد لوحظ أن ارتفاع معدلات الجرائم في ليبيا كان مصاحب لارتفاع عدد المهاجرين إليها[٦١].

وإذا كان للدولة حق السماح للاجئ بدخول أراضيها والإقامة بها، أو عدم السماح له بذلك، فلها أن تبعد من ترى ضرورة إبعاده ولا ترغب في بقائه دفعاً لخطره، وذلك لامتلاكها حق المحافظة على أمنها وصيانة كيانها وحماية أفراد شعبها من كل ما يضره، ولا قيد على هذا الحق إلا عدم إساءة استعمال السلطة[٦٢].

ثانياً: الآثار الأمنية على الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية:

للهجرة غير الشرعية آثاراً أمنية عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- تنشر دراسة (تميم) ٢٠٠٤ إلى أن تهريب البشر يعد خطرا على الأمن الوطني والسياسة، فقد تم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، ما أدى إلى ظهور عناصر إرهابية بهدف إحداث قلاقل ونزاعات في الدول المستقبل.

ب–وقد يستغل بعض أصحاب الفكر المتطرف أو من ينتمون لدولة معادية فرصة الدخول إلى الدولة لزعزعة أمنها واستقرارها.

ت–صعوبة الاستدلال أحيانا على مرتكبي الحوادث والجرائم من المخالفين[٦٣].

ث–أشارت بعض الدراسات إلى أن الهجرة غير الشرعية أدت إلى ارتفاع حدة الجريمة وارتكاب جرائم وحشية في بلد المقصد، كالقتل العمد، والاعتداء الجسيم الذي ينفذ من قبل عصابات مسلحة تتكون من عدد من الأفارقة ضد بعض الأسر بدافع السرقة والذي أدى إلى قتل وإعاقة تلك الأسر[٦٤].

---

(٦١) د. محمد عبد الحميد بوضية أبو صبع، تجريم الهجرة غير الشرعية والأفعال المرتبطة بها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، ٢٠١٦، ص٣٣.

(٦٢) طعن إداري رقم (١١– ١٩ق) جلسة ١٩٦٤/٥/١٦، مجلة المحكمة العليا السنة الأولى، العدد الأول، ص٧٣.

(٦٣) د. عثمان الحسن محمد نور، د. ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص٨١ – ٨٢.

(٦٤) مصطفى عبدالله كارة، المشاكل الاجتماعية والقانونية للهجرة غير الشرعية، ورقة عمل مقدمة في ورقة عمل حول الهجرة غير الشرعية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٨، ص ١٧؛ نقلها عن: ناصر عون الله شكر، تأثير ظاهرة الهجرة الإفريقية غير الشرعية على العلاقات الليبية الأوربية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٨، ص ٨٢.

الخاتمة

ونختم حديثنا بالحمد والشكر لله وحده على ما وفقنا على إتمام هذا العمل الذي حاولنا فيه دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأسبابها وآثارها ، ومن خلال هذا البحث تم التعرف على مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو الآتي:

أولاً- النتائج:

١- بين لنا هذا البحث أنه ينجم عن ظاهرة غير الشرعية عدد من المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية تتمثل في ارتفاع معدلات الجرائم ، وزعزعة اقتصاد بعض الدول ، وانتشار جرائم التزوير والنصب والاحتيال والسرقة والقتل ..... الخ

٢- ونستنتج من أن إذا لم يتم علاج لمشكلة المهاجرين غير الشرعيين اجتماعيًا واقتصاديًا بتعاون اراده مشتركة من الجميع ، فإن المشهد سيكون معقد وخطيراً للغاية وهو الانفلات الأمني وعدم الاستقرار الاجتماعي الذي يؤدي إلى كوارث اجتماعية وكوارث سياسية وأمنية.

٣- ولأن ليبيا دولة عبور فقد جرم المشرع الليبي الهجرة غير الشرعية بذاتها ويرى أن المهاجر الغير شرعي مجرماً.

ثانيًا- التوصيات:

١- ضرورة دارسة الهجرة غير الشرعية بكل جوانبها وأبعادها ، ومن خلال دراسة الأسباب المؤدية إليها، وتعاون المجتمع الدولي في التقليل منها، أو القضاء عليها مما يعني ضرورة معالجة المشكلة في إطارها الشامل الأمني والقانوني والاقتصادي والاجتماعي.

٢- نوصى أن تقوم وسائل الإعلام في الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية بدورها ، ذلك من خلال إنتاج وبث برامج إعلامية متنوعة تتعلق بتوعية الناس بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

٣- يجب أن يكون هناك فهم كامل للأسباب (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية) التي تجعل الشخص يشرع في رحلة محفوفة بالمخاطر على أيدي المجرمين، والمعالجة الجذرية لتلك الأسباب.

٤- تنظيم عمليات تملك مراكب الصيد وسفن الركاب وإجراءات رسوها في الموانئ الليبية والمصرية وتشديد الرقابة عليها.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب:

١- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم أبن منظور الافريقي المصري، لسان العرب، المجلد الخامس، دار صادر، بيروت، بدون سنة نشر.

٢- أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، الجزء السادس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩.

٣- أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، صحيح البخاري وهو: الجامع المسند الصحيح، المجلد السابع، الطبعة الأولى، مركز البحوث وتقنية المعلومات – دار التأصيل، جمهورية مصر العربية – القاهرة، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

٤- أحمد رشاد سلام، الهجرة الغير مشروعة في القانون المصري "دراسة في القانون الدولي الخاص"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.

٥- أحمد محمد هاشم الريس، الإعلام والهجرة غير المشروعة، المؤتمر العلمي الرابع، كلية الحقوق – جامعة طنطا، الفترة من ٢٣ – ٢٤ إبريل ٢٠١٧.

٦- أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١.

٧- السيد محمد مرتضى أبن محمد الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء الثالث عشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠١١.

٨- طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٩- عبد الرحيم رحموني، يوسف قدور، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي (التعامل والتداعيات)، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٩.

١٠- عثمان الحسن محمد نور، د. ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨.

١١- عمرو رضا بيومي، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.

١٢- فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠١٦.

١٣- فيصل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوربية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبوعة، الخروب، القسطنطينية، ٢٠١٣.

١٤- كوسة بوجمعة، الخصائص السوسيومهنية للاجئين السوريين وتأثيرها في سوق العمل بالجزائر، بحث منشور في مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع - جامعة جيجل، الجزائر، مجلد ٠٢ عدد: ١، مارس ٢٠١٠.

١٥- محمد الكدي العمراني، فقه الأسرة المسلمة في المهاجر (هولندا نموذجاً)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٦- محمد عبيد الزنتاني، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

١٧- مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة الغير شرعية إلى أوربا على صورة المغترب العربي، ورقة عمل مقدمة لندوة المغتربين العرب من شمال أفريقيا إلى المهجر الأوربي، جامعة الدول العربية، إبريل ٢٠٠٧.

١٨- نجاح قدور، الهجرة السرية في بلدان المغرب، بحث منشور في مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الجماهيرية العظمى، العدد٢٨، ٢٠٠٧.

١٩- نسرين البغدادي، الهجرة الغير شرعية للشباب في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٥.

٢٠- ونيسة الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة المجتمع الإقليمي (٥ + ٥)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦.

ثانيًا : الرسائل العلمية:

١- آسيا بن بوعزيز، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة ١، الجزائر، ٢٠١٧ – ٢٠١٨.

٢- عبد العزيز دولح، الهجرة في المنظور الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة والقانون، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٩.

٣- عبد الملك هاشم، مكافحة تهريب المهاجرين العرب، رسالة دكتوراه، قسم الحقوق – جامعة تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٣ – ٢٠١٤.

٤- فريجة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٩ – ٢٠١٠.

٥- ليلى محفوظ عمران أبو تبينة، النظام القانوني لعمل الأجانب في ليبيا : دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق- جامعة بني سويف، ٢٠١٦.

٦- محمد بلعيد ميلاد الساحلي، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبدأ السيادة الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة عين شمس، ٢٠١٥.

٧- محمد حمود مساعد أبو غانم، جريمة التهريب المنظم للهجرة غير المشروعة مع دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

٨- محمد عبد الحميد بوضية أبو صبع، تجريم الهجرة غير الشرعية والأفعال المرتبطة بها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، ٢٠١٦.

٩- منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف – ٢ –، الجزائر، ٢٠١٣ – ٢٠١٤.

١٠- هشام صلاح الدين هاشم، الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة بني سويف، ٢٠١٨.